الأهرام

المصدر: الاهــــرام

التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٩٠

رؤية

الحقوق الهائمة

تسود المودعين بشركات تلقي الاموال التي وفقت اوضاعها حالة من «القلق العميق» ناجمة عن «التساؤلات الهائمة» التي يصطدم منها الامر الواقع الحالي الفعلي بان الايداعات عمليا مجمدة وتوزيعات الارباح فعليا متوقفة مما يعني ان كافة حقوقهم مازالت تدور في فلك الاماني والاحلام.

وقد تصاعدت حالة الانزعاج من «الصمت الحائر» للمسئولين عن شركات تلقي الاموال الموفقة لاوضاعها بالنسبة للموقف الحقيقي العائد نشاط واعمال هذه الشركات بعد فترة «امال عريضة» اعلن فيها البعض عن معدلات عالية للربح وتوقعات مطمئنة لتوزيعات العائد ثم توقف كل شيء وغلقت عليه ابواب السيار.

وليس من مصلحة اي طرف من الاطراف ترك المودعين وكذلك هذه الشركات في حالة «الغموض المستمر» الراهنة لانها حالة تبعث على البلبلة والقلق على الحقوق وتخلق مناخا للاشاعات والاقاويل المعرضة ليس فقط عن اوضاع هذه الشركات ولكن وهذا هو المهم عن الاوضاع الاقتصادية ككل وهذا منطق مرفوض بكافة ابعاده وتداعياته.

ومن غير المتصور ان القائمين على هذه الشركات لايعرفون حقيقة اوضاعهم ومعدل ارباحهم والنسب الدقيقة القابلة للتوزيع على المودعين لانه من المفترض فيهم بحكم قبول توفيق اوضاعهم ان لديهم حسابات منتظمة ودفاتر منضبطة والا كان رفض توفيق اوضاعهم واستمرارهم في التلقي والنشاط.

وفي ظل قانون تلقي الاموال يثور تساؤل هام لماذا كانت هذه الشركات الموفقة اوضاعها يسمح لها بتلقي الاموال في حدود ماقرره القانون من نسب. فلماذا تضع قيودا على استرداد المودعين القدامى لحقوقهم وتربط ذلك ببرامج زمنية طويلة المدى تصل الى اربع سنوات فطالما ان هناك حرية للتلقي فيجب ان يقابلها حرية في الاسترداد. الا في حالة واحدة هي اقرار هذه الشركات بافتقادها لمصداقية تلقي اموال جديدة.

وغير مقبول من شركات توقفت عن سداد حقوق المودعين لمدة تقارب العامين ان تلتزم الصمت عن تعريف المودعين على الاقل بحقائق العوائد المستحقة لهم خاصة وان هذه الشركات ملزمة وفقا للقانون بالاعلان عن ميزانية افتتاحية كاساس لبدء نشاطها كشركة تلقي اموال وهذا لم يحدث حتى الان وسط طوفان من الحجج والاعذار.

ثم تبقى نقطة هامة تقول ان المودع في شركات تلقي الاموال التي توفق اوضاعها غير ملزم بقبول استرداد حقوقه خلال فترة زمنية تطول او تقصر وان من حقه المطالبة بهذه الحقوق وفق احتياجه لان برامج الاسترداد مقررة اصلا للشركات التي لم توفق ومهلتها القصوى قانونا ٩ يونيو القادم والقريب؟

اسامة غيث

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية